وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة البصرة

ISSN:On Line:
(3006-4910)

ISSN::1994-4721

مجلة دراسات البصرة

دراسات قانونية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١١٦١) لسنة ٢٠٠٨

مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون مع كلية القانون / جامعة البصرة

E-mail: bjbs@uobasrah.edu.iq

العدد : (٥٦)

السنة: التاسعة عشرة/ كانون الأول/ ٢٠٢٤

مجلة دراسات البصرة

السنة التاسعة عشرة العدد (٥٦) كانون الأول ٢٠٢٤

رئيس التحرير أ.د. مريم عبدالنبي عبد المجيد

مدير التحرير أ. م. معتز قصي ياسين

هيأة التحرير

أ.د.عقيل فاضل الدهان أ.د. تيسير احميد عبل الركابي

كلية القانون /جامعة البصرة

أ.د. مصلح عبد الفتاح النجار أ.د. نادر حسن كاظم

الجامعة الهاشمية/ كلية الآداب /الأردن جامعة البحرين / كلية الآداب

أ.م.د. فاطمة الشيدي أ.م.د.محمد حسين نواب

سلطنة عُمان جامعة طهران

أ. د. إشراق سامي عبدالنبي أ. د. مريم خير الله خلف

أ.م.د.قيس ناصر راهي أ.م.د. عباس عبدالعزيز صهيود

أ.م. عبدالحليم عبدالحافظ خالد

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

أ.م.د. سامي جودة بعيد / مركز ذي قار للدراسات التاريخية والأثرية/جامعة ذي قار

الإشراف اللغوي	معتمد الترجمة الإنجليزي
أ.د. مريم عبدالنبي عبدالمجيد م.م. رشا مسلم يعقوب	م. علياء هادي سالم مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

الإشراف الفني

م. ر. أبحاث. إلهام عبدالستار محمد ر. أبحاث. خلود عدنان رمضان

قواعد النشر

(١) أن يكون البحث معنياً بالدراسات القانونية ذات الطابع العملي والنظري في تخصصات القانون المختلفة، ماكان منها في القانون العام، أو القانون الخاص، ودراسة القرارات القضائية المرتبطة بكل قانون، فضلاً عن دراسة القوانين المقارنة، بهدف تطوير القوانين النافذة.

(٢) ينبغي اعتماد الأُصول العلمية المتعارف عليها في البحوث، بما في ذلك المنهجية السليمة في التوثيق والإشارات فضلاً عن وضوح العبارة وسلامة اللغة.

(٣) يشترط في البحث ألاّ يكون قد نشُر، أو قدّم للنشر في مكان آخر.

(٤) يرافق البحث ملخص على أن لايزيد عن عشرة أسطر، وأربعة كلمات مفتاحية، مع ترجمة الملخص والكلمات المفتاحية للغة الإنجليزية.

(٥) يُطبع عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ومؤسسته العلمية مع الإيميل الخاص باللغة العربية والإنجليزية في ورقة مستقلة.

(٦) تثبت هوامش البحث ومراجعه في نهاية البحث.

(٧) تثبت قائمة المصادر باللغة العربية والإنجليزية.

(٨) يشترط ألاّ يزيد البحث عن ثلاثين صفحة.

(٩) تُعرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين من ذوي الاختصاص، ويطلب من الباحث كتابة تعهد بإجراء التعديلات المقترحة وتقديم نسخة إلكترونية للبحث بصورته المعدلة، ثم تدقق نسخة البحث المعدلة من أستاذ اختصاص لغة عربية(حيث يقوم بتعديل الأخطاء الطباعية والنحوية والأسلوبية إلكترونياً).

(١٠) يُقدم البحث مطبوعاً بثلاث نسخ على ورق (A4، وبمرافقتها القرص الليزري(CD)).

(١١) يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية خاصة بالمجلة ولا ترتبط بمكانة البحث أو الباحث.

(١٢) لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تُنشر.

(١٣) يجب أن تقدم الجداول الإحصائية والرسوم البيانية والخرائط مستقلة عن النص في ورق(A4) مع ذكر رقم الجدول أو الشكل، ومن الضروري أن تتسم هذه الأشكال بالوضوح لتسهيل عملية إعادة طبعها.

(١٤) لا يمنح قبول النشر ما لم يسلم الباحث المبلغ المخصص لتكاليف النشر وقدره (٧٥,٠٠٠) ألف دينار للبحث المتكون من (٢٥) صفحة .وما زاد عن هذا العدد يدفع الباحث (٢٠٠٠) دينار إضافية لكل صفحة.

(١٥) لا يمنح قبول النشر ما لم يسلم الباحث المبلغ المخصص لتكاليف النشر وقدره (٧٥,٠٠٠) ألف دينار للبحث المتكون من (٢٥) صفحة . وما زاد عن هذا العدد يدفع الباحث (٢٠٠٠) دينار إضافية لكل صفحة.

تعنون المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

(جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي– ص. ب ٣٧)

E –Mail : bjbs@uobasrah.edu.iq

أخلاقيات النشر

تعتمد مجلة دراسات البصرة قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم بالنسبة للباحث والقراء (المحكمين) على حد سواء، وتحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث ، لتقييمه وفق نقاط محددة ، وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تحيل المجلة البحث على قارئ مرجح آخر.

- تعتمد مجلة دراسات البصرة قراء موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلة الخليج العربي تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير والمراقبة الوظيفية .
- تقدم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فني ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب مايستدعى ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناء على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلة دراسات البصرة بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأُخرى، عدا الالتزم بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقيم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أُخرى أو روابط مع أي مؤلف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
- تتقيد مجلة دراسات البصرة بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
- حقوق الملكية الفكرية: تملك المجلة حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة فيها. ولايجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواء باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المجلة.
- تتقيد مجلة دراسات البصرة في نشرها مقالات مترجمة تقيداً كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

دليل المقيمين

- إن المهمة الرئيسية للمقيم العلمي للبحوث المرسلة للنشر، هي أن يقرأ المقيم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأي آراء شخصية، ومن ثم يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة حول البحث المرسل إليه.
- قبل البدء بعملية التقييم، يرجي من المقيم التأكد من استعداده الكامل لتقييم البحث المرسل إليه وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المقيم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمقيم أن يعتذر ويقترح مقيما آخر.
- بعد موافقة المقيم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، فإن عملية التقييم يجب أن تجري وفق المحددات الآتية:
- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم العشرة أيام كي لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على المؤلف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأي سبب كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم إلا بعد أخذ الإذن الخطي من المؤلف ورئيس هيئة التحرير للمجلة أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأي منافع شخصية أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المقيم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلف أو أية اعتبارات شخصية أُخرى.
- هل أن البحث أصيلا ومهم لدرجة يجب نشره في المجلة.
- فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلة وضوابط النشر فيها.
- هل إن فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة؟ إذا كانت نعم، يرجى الإشارة إلى تلك الدراسات
- مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكل واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلف الوصول إليه وتوضيحه بشكل دقيق، وهل وضح فيها المؤلف ما هي المشكلة التي قام بدراستها.
- مناقشة المؤلف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكل علمي و مقنع.
- يجب أن تجرى عملية التقييم بشكل سري وعدم اطلاع المؤلف على أي جانب فيها.
- إذا أراد المقيم مناقشة البحث مع مقيم آخر فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين مقيّم البحث ومؤلفه تخص البحث المرسل للنشر، ويجب أن ترسل ملاحظات المقيم إلى المؤلف من خلال مدير التحرير في المجلة.
- إذا رأى المقيم بأن البحث مستلا من دراسات سابقة، توجب على المقيم بيان تلك الدراسات لرئيس التحرير في المجلة.
- إن ملاحظات المقيم العلمية وتوصياته سيعتمد عليها وبشكل رئيسي في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يرجى من المقيم الإشارة وبشكل دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديل بسيط ممكن أن تقوم بها هيأة التحرير وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديل جوهري يجب أن يقوم بها المؤلف نفسه.

المحتويات

مجلة دراسات البصرة العدد (٥٦) كانون الأول / ٢٠٢٤
دراسات قانونية

ت	كلمة العدد	رقم الصفحات
١	مَعْنَى اَلتَّسَبُّب اَلْجُرْمِي فِي قَانُونِ اَلْعُقُوبَاتِ اَلْعِرَاقِيّ أ.عماد فاضل ركاب أ.د. نوال طارق إبراهيم كلية القانون/ جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد	١-٢٨
٢	دور الدور التكنولوجي وأثره في السياسة الجنائية الباحث. أحمد صباح عبدالكريم أ.د. علي حمزة عسل الخفاجي كلية القانون/ جامعة كربلاء	٢٩-٧٠
٣	أحكام المسؤولية المدنية للكاتب العدل (دراسة مقارنة) الباحث. إبراهيم عبد الحليم إبراهيم الحويدر أ.د. غني ريسان جادر الساعدي كلية القانون/ جامعة البصرة	٧١-١٠٤
٤	حلّ التزاحم في أسباب كسب الملكية المتحدة اعتباراً (دراسة مقارنة) الباحث.علي عبد الخضر عباس أ.د. غني ريسان جادر الساعدي كلية القانون/ جامعة البصرة	١٠٥-١٢٦
٥	الإطار المفاهيمي للبطلان الجزئي في العقد (دراسة تحليلية مقارنة) الباحث. زينب محمد حسين أ. د. رائد صيوان عطوان كلية القانون/ جامعة البصرة	١٢٧-١٥٢
٦	الآثار البيئية للمشاريع المائية لدول الجوار العراقي في ضوء مبدأ حسن الجوار الباحث. طالب غضبان ضيدان أ.د. علي جبار كريدي القاضي كلية القانون/ جامعة البصرة	١٥٣-١٨٨
٧	مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ، أنواعها، وآثارها القانونية الباحث. حسن عماد صاحب المطر أ.د. علي جبار كريدي القاضي كلية القانون/ جامعة البصرة	١٨٩-٢٤٠

٨	أحكام المسؤولية المدنية الطبية للطبيب المعالج إشعاعياً الباحثة. نور الهدى هادي كاطع أ.د.علي عبد العالي خشان الأسدي كلية القانون/ جامعة البصرة	٢٤١-٢٧٦
٩	القانون واجب التطبيق على منازعات الاعتماد المستندي(دراسة (مقارنة الباحثة. بنين إبراهيم طاهر أ.م. اعتدال عبد الباقي يوسف كلية القانون/ جامعة البصرة	٢٧٧-٢٩٦
١٠	دور السلطة التنفيذية في تقييم أداء المؤسسات الحكومية أ.د. بتول مجيد جاسم كلية القانون/ جامعة البصرة	٢٩٧-٣٤٠
١١	رقابة القضاء الدستوري على انتخابات أعضاء مجلس النواب الباحثة. تبارك حيدر هاشم أ.م. سهى زكي نوري كلية القانون/ جامعة البصرة	٣٤١-٣٦٤
١٢	المسؤولية القانونية للمحاسب القانوني م. جاسم محمد حسن م.م إلهام عمير صاخي الكلية التقنية الإدارية/البصرة المعهد التقني/البصرة	٣٦٥-٣٩٠
١٣	خصوصية الطعن في القرارات غير المنهية للخصومة م. علي جاسم محمد سعيد كلية القانون/ جامعة ذي قار	٣٩١-٤٢٢
١٤	الحد من مبدأ السريّة المصرفية دراسة مقارنة م. بان علاء عمر محمد كلية القانون/ جامعة البصرة	٤٢٣-٤٥٢

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

دور البحث العلمي في تطوير القوانين

يعد البحث العلمي الاداة الاساسية للتطور الانساني في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والتنكنولوجية والاجتماعية والادارية والفنية وبالتأكيد القانونية كذلك ، وكما في العلوم الاخرى فإن للبحث العلمي القانوني سمات وقواعد عامة والتي ترتكز على منهجية واضحة ، ويتم في البحث القانوني ابتداء بتحديد المشكلة والمادة القانونية أو التشريعية محل الدراسة ، واختيار المنهج العلمي المناسب ، و الذي يعطي أفضل نتيجة لهذا البحث المحدد ، ومن ثم يقوم الباحث باتباع الخطوات التي تتوافق مع المنهج العلمي الذي تم اختياره والعمل به من اجل الوصول الى النتائج المرجوة من وراء ذلك البحث في حقل من حقول القانون العام او الخاص والذي يرتبط بالتأكيد بحل مشكلة قانونية ذات صلة بالمجتمع.

من المعروف ان القانون الوضعي سواء كان تشريعا عاديا او انظمة او تعليمات انما هو من صنع البشر والذي قد يعتريه النقص والقصور والغموض وعدم الاحاطة وعدم الدقة ، او قد لايكون له تطبيق ذو فائدة في الواقع العملي ، وهنا تبرز الحاجة الى التدخل التشريعي للتعديل وما يساهم بشكل فاعل في ذلك التدخل هو كليات القانون ومراكز الابحاث القانونية التي تتناول تلك التشريعات بالبحث والدراسة من خلال البحوث او رسائل الماجستير او اطاريح الدكتوراه او كتب ومؤلفات التدريسي ، فيشيرون الى مواضع النقص والخلل والقصور ويقيمون التشريعات من حيث القوة والضعف والفائدة المتحققة في الواقع العملي فيقترحون تشريعات جديدية او تعديل ما هو قائم منها ليظهر القانون بأفضل حالة تتناسب مع الهدف والغاية والاسباب الموجبة من تشريعه ، والتي يفترض ان تجد اذن صاغية من قبل الجهات المختصة بالتشريع واقتراح مشاريع القوانين في الحكومة والبرلمان.

لذا فإن البحث العلمي في العلوم القانونية يعد أساسياً لفهم وتطوير النظم القانونية من خلال الدراسة المستمرة والتقييم للأطر القانونية والنظم القانونية القائمة ودراسة جوانب القوة والضعف فيها والتعمق في تفاصيل تلك النظم والنصوص القانونية من اجل الاستفادة منها في تطوير القانون الذي يتم دراستة ليتلائم مع متطلبات واحتياجات المجتمع.

يمكن للبحث العلمي أن يساهم في تحسين فعالية القوانين والانظمة والتعليمات النافذة، فضلا عن ان للبحث العلمي القانوني دور مهم في تعزيز العدالة والمساواة في النظام القضائي من خلال تقديم النصح والمشورة للقضاة في ما يخص القرارات القضائية ومدى انسجامها مع القانون واليات تطبيقه بشكل عادل وسليم، وكذلك فإن البحث العلمي يساعد في تقديم حلول مبتكرة للتحديات القانونية المعاصرة ويدعم تطوير نظريات قانونية جديدة يمكن أن تسهم في تحقيق المزيد من الاستقرار القانوني والاجتماعي.

ومن الله التوفيق

أ.د.عقيل فاضل الدهان

عميد كلية القانون / جامعة البصرة